نحو بنك إسلامي جديد غير قائم على الحيل

سبق أن أجزت قروض التضخم، والنظر إلى العائد فيها على أنه ليس من الفائدة ولا الربا في شيء، سواء في التموّل أو التمويل.

هذه الفكرة تستفيد منها البنوك التقليدية، ويمكن أيضًا أن تستفيد منها البنوك الإسلامية.

يباهي أعضاء الهيئات الشرعية بأن البنوك الإسلامية لديها صيغ تمويليه متعددة، وليست كالبنوك التقليدية النى ليس لديها إلا صيغة واحدة، هي صيغة القرض. هذه المباهاة تصح لو كانت الصيغ المتعددة غير قائمة على الحيل!

الآن تستطيع البنوك الإسلامية أن تفعل مثل البنوك التقليدية، من حيث الاقتراض والإقراض في عصر التضخم، بأن تعتمد قروض التضخم، وتستغني عن الحيل، كما تستغني عن الهيئات الشرعية التي جلبتها، وارتزقت منها ارتزاقا كبيرًا ومحرمًا!

ويمكن لأعضاء الهيئات أن يعملوا موظفين فيها إذا شاؤوا.

الحيل الخمسة:

- المرابحة الملزمة.
- الإجارة المنتهية بالتمليك.
- القروض المتبادلة.
- المشاركة المتناقصة.
- التورق.

هذه الحيل مكلفة، وفيها لف ودوران، بخلاف القرض، صحيح أنه صيغة واحدة، ولكنها أفضل من كل هذه الصيغ التحايلية كلها!

–

وتبقى البنوك الإسلامية ممتنعة عن تمويل المحرمات، كالخنزير والخمور والفجور. ويلتزم العاملون فيها بالزي الإسلامي.

أنا أدعو إلى قيام بنك إسلامي على هذا الأساس الجديد، ولا أريد مكافاة، ولا أجرًا، كبيرًا ولا صغيرًا، إن أجري إلا على الله!

الأحد:

06 رمضان 1442هـ

18 نيسان 2021م

رفيق يونس المصري